تفعيل آليات الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

Activating the mechanisms of good governance as an entry point for achieving sustainable development

سلمون تماني[1] ♦، قرامطية زهية[2]

[1] جامعة البليدة 2 لونيسي علي(الجزائر)، selmounetamani405@gmail.com

[2] جامعة البليدة 2 لونيسي علي(الجزائر)، gramtiazahia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/08 تاريخ القبول: 2023/01/02 تاريخ النشر: 2023/04/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التحديد الدقيق لكل من مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، إبراز أهم آليات الحكم الراشد وتبيان دورها وأثرها في تفعيل التنمية المستدامة، واستكشاف العلاقة بينهما.

في هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لتحديد الجانب المفاهيمي التنمية المستدامة والحكم الراشد. من النتائج التي توصلت إليها إلى أنه توجد علاقة وثيقة ومترابطة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، بحيث يمكن القول أن الحكم الراشد جاء من أجل إيجاد بيئة صحيحة وملائمة خالية من مظاهر الفساد وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات منها: وضع وتعزيز آليات الحكم الراشد، وضرورة تجسيدها على أرض الواقع و من خلال الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الاقتصادية والطبيعية والتوزيع العادل للأجيال.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، الحكم الراشد، آليات الحكم الراشد.

Abstract:

This study aims to accurately define each of the concept of good governance and sustainable development, highlight the most important mechanisms of good governance, clarify their role and impact in activating sustainable development, and explore the relationship between them.

In this study, we relied on the descriptive approach to determine the conceptual aspect of sustainable development and good governance. among the results it reached is that there is a close and interdependent relationship between good governance and sustainable development, so that it can be said that good governance came in order to create a correct and appropriate environment free from manifestations of corruption and thus achieve sustainable Good governance, and the need to embody it on the ground through rational and rational exploitation of economic and natural resources and equitable distribution of generations.

♦المؤلف المرسل .

Keywords: development ,sustainable development, good governance, good governance mechanisms.

المقدمة

يعد موضـوع الحكم الراشـد ذات أهمية بالغة حيث أصـبح من أولويات صـانعي القرار المهتمين في كافة أنحاء العالم، وشكل شرطا أساسيا لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتجد من الفقر وترفع من مستوى معيشة الأفراد فظهرت من هنا الدعوة إلى تجسيد مبادئ العدالة والشفافية في التسيير والإدارة تعمل على مواجهة الفساد والتصدي له، وهكذا ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالحكم الراشد حيث أصبح هذا الأخير هو الضمان الأساسي لتحويل النمو إلى التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تطوير تشكيل بيئة سليمة للتنمية الاقتصادية.

انطلاقا من الأهمية البالغة للحكم الراشد في وقتنا المعاصر والاشكالات المرتبطة به، فإن ذلك يقودنا نحو البحث العميق من أجل تفكيكها ومعرفة علاقتها بالتنمية المسـتدامة، ومن أجل معالجة جرى بنا طرح إشـكالية التالية على الشكل التالي: كيف تساهم آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة المأمولة؟

تكمن أهداف البحث في محاولة تحديد مفهوم التنمية المستدامة والحكم الراشد وكذلك الإلمام بكل ما يحيط بالتنمية المستدامة وأبعادها وتفصيل العلاقة ما بين آليات الحكم الراشد ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

1. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا في هذه الأيام لإن الأمر يتعلق بمستقبل الإنسان على هذه الأرض، وقد تعددت الاتجاهات المناقشة لهذا المنهج التنموي الذي يعتبر المنقذ الذي تعتمد عليه الكرة الأرضية، والذي يقف عليه مصير البشرية. وللوصول إلى أسلوب التنمية المستدامة وفهمها يجب أولا التعرف على مفهوم التنمية.

1.1 تعريف التنمية

التنمية هي العمليات المقصـودة التي تسـعى إلى إحداث النمو بطريقة سـريعة ضـمن خطط مدروسـة وفي فترات زمنية معينة، وتخضـع للإرادة البشـرية وتحتاج إلى دفعة قوية تفرزها قدرات إنسـانية بإمكانها إخراج المجتمع من حالة السـبات إلى حالة الحركة والتقدم، كما أنها تتطلب حكما تسـير نحوه إلى الأفضـل. (كافي، التنمية المستدامة، 2017، صفحة 15)

وتعرف التنمية أيضـا على أنها أفضـل اسـتغلال للموارد الطبيعية المادية و البشـرية بكفاءة و فعالية ، من أجل تطوير كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإدارية و الصحية و الثقافية و البيئية ، و ذلك

من خلال تضافر الجهود الرسمية و الشعبية معا دون تبعية لأي جهة كانت" (مريبعي، 2012-2013، صفحة 9)

2.1 تعريف التنمية المستدامة

- **التعريف اللغوي**

يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة-نتيجة ديناميكيتها-إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعالقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العالقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Ecoوالذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت، (رحالي، 2014، صفحة 160)

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه. (العربي و طري، 2019، صفحة 124)

- **تعريف الاصطلاحي**

تعرف التنمية المستدامة على أنها العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الاعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني، ضمن حدود ماهو متاح من الموارد المتجددة، وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه ،والحرص على احتياجات الأجيال القادمة. (يونسي، عماري، و ميطر، 2021، صفحة 63)

وتعرف أيضا على أنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجي عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، وال تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول. وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حيات المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي. (القيسي، 2018، صفحة 210)

ووفقا لما تقدم، فقد استخدم المتخصصين في اقتصاد التنمية مصطلح الاستدامة من اجل ايضاح عملية التوازن المراد بين النمو الاقتصـــادي من جهة وعملية المحافظة على البيئة من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك فإن هناك تحليلا وتفسيرا آخر لمصطلح ومعنى الاستدامة، ومفاده: يهدف إلى مراعاة الرفاهية والتطوير وتوسيع فسحة الخيارات والإمكانات لأجيال المســتقبل وكذلك التعامل من أجل التطوير والتنمية برؤية عميقة وواســعة من تأثيرها زمانيا ومكانيا. (عربي و جاسم، 2021، صفحة 140)

الملاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المســـتدامة أنها مســـتمدة من مبادئها الثلاثة وهي، العدالة الاجتماعية ، حماية البيئة، الفعالية الاقتصـــادية، وهنا نجد الاهتمام يربط الجوانب الاقتصـــادية والاجتماعية بالجوانب البيئية بمعنى أن الأرض والإمكانيات الطبيعية التي تحتويها كميراث يجب أن يحول إلى الأجيال المستقبلية ، بشكل غير منقوص وفي هذا الإطار قام الفيلسوف السويدHans JONASS بدمج المفاهيم الثلاثة للتنمية ليستنتج مفهوم التنمية المستدامة. (خامرة، 200--2007، صفحة 30) حسب الشكل التالي

الشكل رقم(1): تحقيق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر السيكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع.

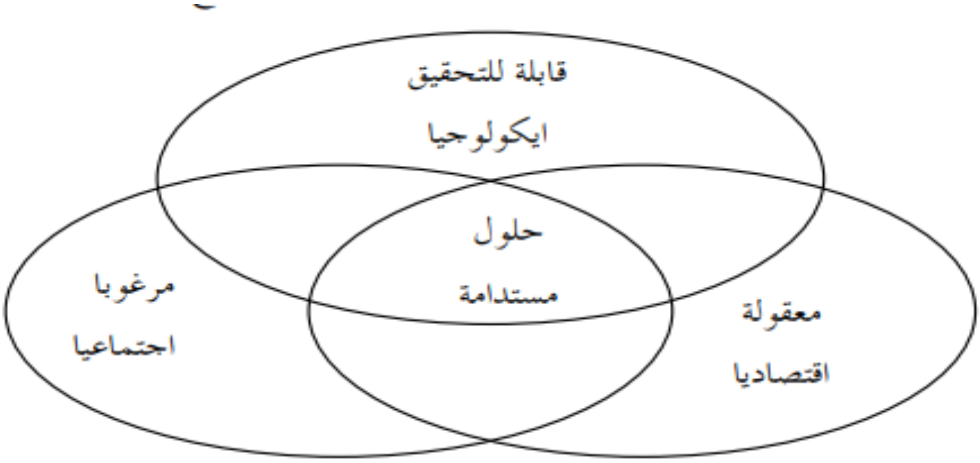

المصدر: الطاهر خامرة، 2007، ص30

3.1 المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

كما يرجع آخرون بداية الشروع في التفكير في التنمية المستدامة إلى السنوات العشرين من نفس القرن . فرغم "الحداثة النســبية لفكرة التنمية المســـتدامة، إلا أنه يمكن القول أن لها تاريخا مشـــتقا من مجموعة الأفكار الذهنية الواردة في بعض الكتابات الاقتصـادية، وإن لوحظ أن هذا التطور لم يمر بشـكل منظم وموثق". ويواصـل نفس الباحث سـرده للجذور التاريخية لظهور مفهوم التنمية المسـتدامة مميزا بين أربعة مراحل: (العايب، 2010-2011، الصفحات 16-17)

- **المرحلة الأولى**

ترجع إلى الفكر الاقتصـــادي الذي تعرض منذ عقود لمســـألة التنمية المســـتدامة بطريقة غير مباشـــرة من خلال دراســـة التناقض المتولد عن تراكم الثروات وكذلك ضـــرورة إدخال التكلفة الاجتماعية لنشـــاط المشـــروع في حســاباته الاقتصــادية وأخيرا مســؤولية البشــر عن المخاطر العظمى عقب اختراع القنبلة الذرية التي تضــع الوجود البشري ذاته على المحك، فهذه المسؤولية تأسست على مبدأ الاحتياط.

- **المرحلة الثانية**

ركز فيها الفكر الاقتصـــــادي منذ بداية الســـــبعينات على واحد من أهم التناقضـــــات العظمى لهذه الآلية التراكمية، بالبحث عن ما يترتب عن هذا التراكم من إفســـــاد بيئي وتبديد للموارد الطبيعية، مما يتعين تحديد معنى ومحتوى النمو الاقتصـــــادي وكذلك إلى تقرير نـادي روما لعام 1972 الذي قدم فرضـــــية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي.

- **المرحلة الثالثة**

تتصـل بالاهتمام المؤسـسـي الدولي من قبل المنظمات الدولية المعنية بالأمر والتي تعود إلى الثمانينات من القرن الماضي بنشر تقرير برونتلاند سنة 1987 والذي يمثل الوثيقة المرجعية الأساسية للتنمية المستدامة.

- **المرحلة الرابعة**

تتصـل بحدوث التقارب بين إشـكاليتي النمو والبيئة والتي توصـلت إليها القمة العالمية للتنمية المسـتدامة في جوهانسـبرغ سـنة 2004. فخلال هذه القمة بدأ الجدل الاقتصـادي حول إشـكاليات النمو يتخذ منحى جديدا، فقد اتضـح أن بعض النماذج التنموية تنطوي على إفسـاد للبيئة وبالعكس، فإن البيئة الفاسـدة تشـكل عقبة لإمكانيات التنمية مما يسـتوجب البحث عن طريقة لتحقيق الانسـجام بين الإشـكاليتين، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة كحل لهذه الأزمة.

4.1 أسس التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المســتدامة على مجموعة من الأســس والمبادئ من أجل تحقيق أهدافها ومن أهمها: (لفاتح، 2016، صفحة 123)

- أن تأخذ بنظر الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والهدر على اعتبار أنها تنمية وشراكة بين الجيل الحاضر وأجيال المستقبل

- ان الهدف من التنمية هو التوزيع العادل لعائدات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعاشي لشرائح المجتمع وتكوين جسور الربط بين البرامج التنمية والحفاظ على عناصر البيئة الطبيعية.

- مراجعة أنماط المشاريع الاستثمارية الحالية وتشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة "صديقة البيئة" للحد من مظاهر الاختلال بالتوازن البيئي والحفاظ على ديمومة قاعدة الموارد الطبيعية.

- إنها تنمية تدعو ليس فقط إلى تغيير أنماط الاستهلاك لتجنب التبذير وكذلك إلى تعديل أنماط الاستثمار والإنتاج الأنظف وتقليل استهلاك الطاقة.

- لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة، استنادا إلى مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

- استخدام التكنولوجيا المتطورة للنظم الإنتاجية التي ترتبط بمقومات البيئية الطبيعية واستدامة الموجود منها لتجنب انهيار مقومات التنمية مستقبلا.

5.1 أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها

والتنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أي أنها تنمية بأبعاد ثلاثة، مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وكل بعد منها يتكون من مجموعة عناصر، كما في الشكل رقم (2) الآتي:

فيظهر من الشكل أعلاه أن أبعاد التنمية المستدامة تعكس في مجموعها أهمية التنمية وتداخل أبعادها في تحقيق نقلة نوعية في حياة الفرد والمجتمع إذ ينعكس البعد الاقتصادي في البيئة ويسهم في تحقيق الإنصاف بين الأجيال وعدالة التوزيع وينعكس البعد البيئي في الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يؤثر في القدرة على التكيف فيما ينعكس البعد الاجتماعي في كل من الاقتصاد والبيئة من خلال المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي وبما يحقق استدامة المؤسسات والاستخدام العقلاني للموارد وبما يحقق تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وعموما يمكن القول من كل ما سبق أن هناك العديد من الاختلافات بين التنمية المستدامة وغير المستدامة ويمكن إظهار تلك الفروق من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(2): أوجه الاختلاف بين التنمية المستدامة وغير المستدامة

البيان	التنمية العادية	التنمية المستدامة
هدفها	هدفها توظيف جميع موارد المجتمع المادية، الطبيعية والبشرية من أجل زيادة الدخل وتحسين الرفاهية الاجتماعية بالاستهلاك	تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم
الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية	في المقام الأول زيادة التنمية الاقتصادية استخدام التكنولوجية الأولوية لزيادة الإنتاج	تغيير أنماط الاستهلاك بتخفيض مستوى استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها والحد من التفاوت في الدخل استخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكفأ في استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات
الأبعاد البيئية	غير موجودة	حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة في استخدام المحفزات والمعجلات للأنشطة الاقتصادية الأولية
ركائزها	الموارد الطبعية المتاحة، المنشات الاقتصادية، أدوات الإنتاج، رؤوس الأموال، الأسواق، الطاقة والمواد الخام	وحدة المصير، الاستدامة الديمقراطية، المشاركة الشعبية، القيم، العدالة والمساواة، ترشيد السكان

المصدر: نزار ذياب عساف، مهى خالد شهاب ، ص13

6.1 مؤشرات التنمية المستدامة

مؤشرات قياس التنمية المستدامة: تنقسم مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربعة محاور رئيسة تتمثل في الآتي: (صاطوري، 2016، صفحة 302)

- **المؤشرات الاقتصادية**

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي :

- معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛
- الميزان التجاري مابين السلع والخدمات؛
- قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

– نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛
– الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة إستخدامها؛
– كمية إنتاج النفايات؛
– وسائل النقل والمواصلات.

- **المؤشرات الاجتماعية**

من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي :

– السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
– نسبة السكان العاطلين عن العمل؛
– الصحة العامة؛
– التعليم والتكوين؛
– الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛
– النسبة المؤية للنمو السكاني.

- **المؤشرات البيئية**

من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي مايلي :

– مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛
– الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛
– مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛
– نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
– نصيب الفرد من المياه العذبة؛
– نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

- **المؤشرات المؤسسية**

تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي:

– تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها؛
– عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن؛
– عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛

- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن؛
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعى

2. ماهية الحكم الراشد

1.2 مفهوم الحكم الراشد

لقد تعددت التعاريف المقدمة للحكم الراشد، يمكن التطرق للبعض منها كما يلي:

فعلى صعيد المؤسسات العالمية، عرف "**البنك الدولي** "في تقريره السنوي(1992) تحت عنوان "الحكامة والتنمية"، الحكم الراشد بأنه: الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية". وفي دراسة أعدت بتكليف البنك الدولي سنة1999، عرف الحكم الراشد بأنه: التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطة في بلد ما، وهي تتضمن الإجراءات التي يستند إليها في اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وقدرة الحكومات على صياغة سياسات سليمة وتطبيقها، واحترام المواطنين، والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم. فمفهوم الحكم الراشد من منظور البنك الدولي يتضمن بعد اقتصادي واجتماعي في تقريره لسنة 1992، ثم أضاف في تقريره لسنة 1999 البعد السياسي للحكم الراشد. (دراغله، 2019-2020، صفحة 16)

أما **البرنامج الإنمائي لألمم المتحدة (UNDP)** فقد عرفه بأنه :الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، ويضمن هذا النوع من الحكم، وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يضمن التعبير عن أكثر الأفراد فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية (رابحي و بن يكن، 2018، الصفحات 496-497)

كما تعرفه **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE** لقد عرفت الحكم الراشد على أنه استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة يثير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.وهو تعريف ركز بالأساس على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية والبيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (خيرة، صفحة 319)

إن هذا المفهوم المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم على ثلاثة ركائز أساسية: (حاج علي، 2015، صفحة 99)

- **الركيزة السياسية**

المتعلقة بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

- **الركيزة الاقتصادية والاجتماعية**

المتعلقة بطبيعة بنية المجتمع المدني، ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرهما على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة.

- **الركيزة الإدارية**

المتعلقة بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها.

وعلى هذا الأساس هذه الثلاثية يتبلور مفهوم الحكم الراشد الذي يتضمن وجود نظام إداري فعال لتنفيذ السياسات المنتهجة بعيدا عن نفوذ وتسلط السياسيين، وكذلك إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في مراقبة السلطة الإدارية والسياسية ومحاسبتها بكل شفافية.

2.2 أبعاد الحكم الراشد

تتمثل أبعاد الحكم الراشد في في: (سايحي، 2021، صفحة 61)

- **البعد الاداري:**

المرتبط بعمل الادارة العامة ومدى كفاءتها. وتعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الادارية والوظيف العمومي، وهو ما يقتضي أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية والمالية، ويكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، ويكون اختياراتهم وفقا لمعيار الكفاءة.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:**

والذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة والعلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة.

3.2 مكونات الحكم الراشد

يقوم الحكم الراشـــد على ثلاث مكونات أســـاســـية، هي: الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، و يلعب كل مكون دورا محوريا في إرساء مبادئ الحكم الرشيد.

- **الحكومة**

في الدولة التي تتواجد فيها عملية انتخابية تكون الحكومة منتخبة ووظائف الدولة متعددة الجوانب فهي تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة تمتلك ســلطة المراقبة وممارســة القوة ولديها مســؤولية الخدمة العامة تعمل على خلق بيئة مساعدة وهذه الوظائف تعني: (طايبي، 2018، صفحة 233)

- اتحاد إطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت فعال وعادل للأنشطة العامة و الخاصة
- تعزيز الاستقرار و المساواة في السوق
- الاهتمام بتقديم السلع .
- تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية وعلى إثر هذه الوظائف تواجه الحكومة العديد من التحديات.

- **القطاع الخاص**

تشـكل الدولة ومنظمات المجتمع المدني أحد الفواعل الرئيسـية التي تسـاهم في تشـكيل بيئة الحكم الرشـيد حسب العديد من الدارسين والمختصين، إلا أنها ليست وحدها في هذا المجال، بل هناك فاعل آخر لا يقل أهمية. فلم تعد الدولة القوة الوحيدة المتكلفة بتســيير جميع شــؤون الحياة والمســيطرة على كافة المجالات، بل كان لزاما عليها أن تفتح المجال لدخول أطراف أخرى تتفاعل معها وتتكامل من أجل مشـاركتها شـؤون التسـيير ومسـاعدتها على إدارة عملية التغيير التي فرضـتها العولمة بتجلياتها وتحدياتها، وقد كان القطاع الخاص أحد أهم هذه الأطراف وأكثرها تأثيرا على السـاحة الاقتصـادية العالمية، وذلك لما يوفره من فرص تشـغيلية وما يحدثه من نقلة نوعية على مســـتوى تقديم الخدمات وتحقيق نتائج إيجابية في مجال التنمية الاقتصـــادية، ومكافحة العديد من المشـــاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة وغيرها من الآفات والأزمات التي لا يمكن للدولة أن تجد حلولا فردية. (بن مرزوق، 2013، صفحة 145)

- **المجتمع المدني**

تعمـل مؤسسـات المجتمـع المـدني علـى إشـراك الأفـراد والنـاس في الأنشـطة الاجتماعية و الإقتصـادية، وتعمـل علـى تنظيمهم في جماعـات ذات قـوة للتـأثير في السياسـات العامـة، والحصـول علـى حـق الدخول للموارد العامـة، وبشـكل خـاص للفئـات الفقـيرة، لـذا نجـد أن مؤسسـات المجتمـع المـدني وفي مقـدمتها المؤسسـات غـير

الحكومية، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، من خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية. (خلوف، 2017، صفحة 201)

3. الحكم الراشد وآلياته دورها في تفعيل التنمية المستدامة

1.3 آليات تطبيق الحكم الراشد ودورها في تفعيل التنمية المستدامة

تتمثل آليات الحكم الراشد في:

- **المشاركة**

وهي تعني تلك العملية التي تضمن لجميع الفاعلين في المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان. (حاج علي، 2015، صفحة 100)

- **الشفافية**

الشفافية نقيض الغموض وهي تعني على مستوى الدولة والمؤسسات التابعة لها ضرورة وضوح العلاقة مع الجمهور فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح للجمهور عن السياسات العامة المتبعة، كما تعني تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوقت المناسب. بعبارة أخرى ضمان وصول المعلومات إلى جميع فئات المجتمع.

- **المساءلة**

يقصد بالمساءلة "جملة العمليات والأساليب لآلتي بمقتضاها التحقق من أن الأمور تسير وفقا لما هو مخطط لها، وبذلك فهي ليست تحقيقا أو محاكمة بقدر ماهي تحقق من أن الأداء يتم ضمن الأطر التي حددتها الأهداف وفق المعايير المتفق عليها للوصول بالنظام إلى مستوى متميز من الكفاءة والفاعلية. وللإشارة فان مبدأ المساءلة والمحاسبة لا يقتصر على القطاع العام وإنما يشمل أيضا المجتمع المدني والقطاع الخاص. (عواشرية، 2016، الصفحات 293-294)

- **حكم القانون**

ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى. ووضوح القوانين وانسجامها في التطبيق وأكثر من ذلك فهو يعني استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية، ومن جراء ذلك عند تحقيق هذه الآلية تؤمن هذه القواعد وبالتالي ترتقي درجة المواطنة إلى مفهوم المساواة بين المواطنين. (طبيب، 2019، صفحة 146)

- **الرؤية الإستراتيجية**

أي تمتع القادة والعامة ببعد النظر، أي برؤية طويلة الأجل حول الحكم الجيد والتنمية البشـــرية، وأيضـــا الإحساس بما تحتاجه هذه التنمية. (بن حمودة، 2011، صفحة 84)

فحســـب مفهوم الحكم الراشـــد، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشـــراكة بين مؤســـســـات الدولة والقطاع الخـاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهـة وأفراده من جهـة أخرى والعمل على التنمية البشـــرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية أخرى والعمل على التنمية البشـــرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رســـم الخطط ضـــمن إطار الحكم الراشـــد، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول. (بوطرفة، 2018، صفحة 106)

- **المساواة**

وتعني خضـــوع جميع أفراد المجتمع للمســـاواة وعدم التمييز في إطار الحكم الراشـــد، فهم متســـاوون بالحقوق والحريات.

- **الكفاءة والفاعلية**

عبر الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم و الازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المســـتدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع (بوطرفة، 2018، صفحة 105)

2.3 العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة

إن التنمية المســـتدامة بأهدافها وأبعدها المختلفة تحتاج إلى آلية كبيرة ومتناســـقة لتجســـيدها على أرض الواقع،وبما أن التنمية المســـتدامة في مجال أهدافها تســـعى إلى الإســـتغلال الأمثل للموارد البيئية وتحقيق العدالة والمساواة فإن الحكم الراشد يعتبر شرطا أساسيا لتحقيق أهداف الإستدامة والاستمرارية في النتائج، ومن هنا يتبين أن التنمية المستدامة كهدف عام لا يمكن تحقيقه إلا بآلية الحكم الراشد بمختلف مبادئه وعناصره. (بربرس، زادم، و هماش، 2018، صفحة 58)

ينعكس مفهوم الحاكمية الرشيدة وأثرها على التنمية من خلال تعزيز مفهوم الديمقراطية الذي يعتمد أساسا على المشاركة بين جميع أفراد المجتمع في إدارته و وتنميته. ولكون التنمية بمفهومها الشامل مرتبطة ارتباطا وثيقا

بالديمقراطية وتعزيز العدل وتحقيق المساواة وسيادة القانون، على جميع الحكومات أن تراعي في سياساتها نشر وتعميق مفاهيم الديمقراطية من تعددية حزبية واحترام الرأي والرأي الآخر، وفتح مجالات للحوار، وحرية صحافة مسؤولة وإجراء الانتخابات النيابية بشكل مستمر ودورات منتظمة، وأن تعمل الحكومات على تعزيز مفهوم الشراكة من أجل التنمية تحت مظلة سيادة القانون من جهة، ومشاركة ممثلي الشعب في صياغة السياسات العامة للدولة من جهة أخرى.

أجل التنمية تحت مظلة سيادة القانون من جهة، ومشاركة ممثلي الشعب في صياغة السياسات العامة للدولة من جهة أخرى. (جزان، 2015، صفحة 530)

بغض النظر عن الارتباطية والمشروطية بين المفهومين، فقد أثبتت عدة دراسات أن الحكم الراشد ضرورة ملحة وشرط أساسي لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها. وتستند هذه العلاقة إلى المرتكزات التالية: (سالك، 2014، صفحة 211)

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مبدأ المشاركة في إدارة الدولة بالاعتماد على تمثيل كافة فئات المجتمع وخضوع المسؤولين للمساءلة.
- احترام المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، القائمة على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة.
- التشجيع على دعم المؤسسات القائمة وتسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.
- احترام سيادة القانون وتعزيز استقلالية القضاء وتحديد معايير المحاكمة العادلة.
- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة، خاضعة لمفهوم الرقابة والمساءلة من طرف المجتمع، مقدمة المصلحة الجماعية على كل المصالح.
- ترسيخ مبادئ الحكم الراشد من خلال صياغة التشريعات التي تعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية.

ومن خلال تمكين العلاقة بين الحكم الراشد ومفهوم التنمية على الدولة أن تقو م بتشجيع الاستثمار، وبالأخص استثمار الموارد البشرية ،والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة، وعلى الدول أن تعمل على صياغة التشريعات لتعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية وترسيخ الحكم الراشد في إطار عمل الدول وتفعيلها في جميع المؤسسات وسيترك هذا أثرا ايجابيا في العديد من شؤون الحياة وخصوص ا لمتعلقة بالتنمية كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وكذلك تعزيز النظم

القانونية الوطنية في إنفاذ القوانين للحد من انتشـــار الجريمة والاعتداء على ســـلامة المواطنين والاتجار غير المشروع ووضع تدابير فاعلة للتصدي للجرائم المختلفة. (عمراني، 2014، صفحة 7)

- الحكم الرشـيد ليس فقط شـرطا أسـاسـيا للتنمية المسـتدامة وإنما هو أيضـا نتيجة مراحل تحقيق الاسـتدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه. ولكن حتى تؤدي الحاكمية الرشيدة إلى التنمية المستدامة فيجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات أساسية هي: (شريط و خلوفي، 2018، الصفحات 292-293)

- تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة التشريعية والتنفيذية و الأمنية، وتحسين التفاعلات بين المؤسـسـات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصـاد والمجتمع، وتوفر الإرادة السياسية لكل ذلك.

- تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لاتخاذ إجراءات معينة والسير قدما نحو الاستدامة.

- توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي.

- تعزيز برامج التطوير والإبداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للإستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر.

الخاتمة

توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج وخرجنا بمجموعة من الاقتراحات نوردها في ما يلي:

نتائج

- جاء مفهوم التنمية المسـتدامة كبديل موسـع للمفاهيم التنموية السـابقة، حيث أصـبحت مطلبا ملحا تسـعى جميع الدول إلى تحقيقه كونه النموذج التنموي البديل والأمثل الذي يجمع بين الجانب الاقتصـــادي، الاجتماعي والبيئي والذي يعمل على تحقيق الانسجام والتكامل بين النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية وتلبية حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء، فالتنمية المستدامة لا تقتصر على حماية البيئة فقط كما يرى البعض، بل هي مفهوم جديد للنمو الاقتصادي يعمل على تلبية احتياجات الأفراد.

- لضـــمان نجاح عملية التنمية المســـتدامة لابد من توفر مبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشـــد من تمكين المواطنين ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وكفاءة أجهزة الدولة وتوفر نظام المساءلة والمحاسبة، إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة مالم تتوفر بيئة تسودها مبادئ الحكم الراشد من أجل البلوغ أهداف التنمية المستدامة.

- أن الحكم الراشـــد والتنمية المســـتدامة مفهومين ذوي علاقة وثيقة ومترابطة، فمن خلال المبادئ والآليات التي جاء بها كالمشاركة في إعداد برامج التنمية ومتابعة إنجازها ومساءلة المسؤولين ومحاسبتهم.

- أن العلاقة بين الحكم الراشـــد والتنمية المســـتدامة هي علاقة ارتباطية شـــرطية، حيث أن تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة وأبعدها مشـروط بتحقيق وتجسـيد آليات وعناصـر الحكم الراشـد على أرض الواقع وممارسـتها ضمن السياسات والإدارات العامة والخاصة.

- المشاركة الشعبية كمبدأ وبعد مشترك بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة من أهم العناصر المساهمة في الحفاظ على أهداف الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

توصيات

- ضرورة التحكم في وضـع آليات مناسبة لتطبيق الحكم الراشد حتى تضـمن الطريق لتحقيق تنمية مستدامة متكاملة وكذلك تأمين بيئة فعالة للتواصـل بين المواطنين والسـلطة، سـيسـاعد من دون شـك على زيادة الرفاهية والازدهار بالنسبة للمواطنين.

- مسـايرة كل أشـكال التلوث البيئي التي من شـأنها تهديد الثروة البيئية وتكثيف سـياسـات الوعي البيئي، و إدخال البعد البيئي في الخطط والسياسات وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية.

- نشر ثقافة التنمية المستدامة في الجماعات المحلية والمجتمع المدني.

- الاستثمار الضروري في رأس المال البشري لتحقيق تنمية مستدامة بعيد المدى وضروري لتحسين نوعية الحياة المواطنين.

- تكثيف إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة

- إعداد اســـتراتيجية وطنية للتنمية المســـتدامة تعد على وفق المعايير العلمية الرصـــينة التي تســـتند إلى المقومات الفعلية المتاحة، تعد من قبل جهات مسـؤولة وتشـارك فيها المؤسـسـات البحثية والخبراء المحليين وما يمكن الاستعانة بهم من الخبراء العالميين.

المراجع

1-إسماعيل سايحي. (أكتوبر, 2021). دور الإدارة الإلكترونية في تكريس مبادئ الحكم الراشد وإرساء دعائم بناء دولة المؤسسات. مجلة تحولات ، الثالث (الثالث)، صفحة 61.

2-الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر:الواقع والتحديات. مجلة الباحث (16)، صفحة 302.

3-الطاهر خامرة. (200--2007). المسؤولة البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"حالة سونطراك" مذكرة ماجستير في اقتصاد وتسيير البيئة. 30. ورقلة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

4-أمال طايبي. (10 جوان, 2018). الحكم الراشد في الجزائر. مجلة حقائق للدراسات النفسية والإجتماعية ، 03 (10)، صفحة 233.

5-أميرة خلف لفاتح. (2016). الإدارة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة غلى واقع التنمية المستدامة في العراق. مجلة الهندسة والتكنولوجيا ، 34 (4)، صفحة 123.

6-بدرالدين حاج علي. (05 ديسمبر, 2015). الفساد و الحكم الراشد. مجلة البحوث القانونية والسياسية ، 2 (5)، صفحة 100.

7-بن عبد العزيز خيرة. (بلا تاريخ). دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري. مجلة المفكر ، صفحة 319.

8-حجام العربي، و سميحة طري. (ديسمبر, 2019). التنمية المستدامة في الجزائر:قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، 6 (2)، صفحة 124.

9-حجيلة رحالي. (ديسمبر, 2014). التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة. مجلة معارف (17)، صفحة 160.

10-خلود علي عربي، و جعفر حسين جاسم. (2021). معوقات تحقيق التنمية المستدامة في المكتبات الجامعية العراقية. المجلة العراقية للمعلومات ، الثاني والعشرون (1-2)، صفحة 140.

11-رقية عواشرية. (مارس, 2016). الحكم الراشد كوسيلة لمكافحة الفساد في الدول المغاربية ملتقى الدولي الخامس عشر حول الفساد ومكافحته في الدول المغاربية المنعقد يومي 14/13أفريل 2015. مجلة الحقوق والحريات (الثاني)، الصفحات 293-294.

12-سوسن مريبعي. (2012-2013). التنمية البشرية في الجزائر-الواقع والأفاق- مذكرة ماجستير في تسيير الموارد البشرية. 9. قسنطينة، علوم التسيير، الجزائر: جامعة منتوري-02-.

13-صورية بوطرفة. (ديسمبر, 2018). دور إرساء مبادئ الحكم الراشد خيار استراتيجي لترشيد النفقات العامة في الجزائر،عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول الإنفاق البيئي:بين التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة. مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال .

14-عبد الرحمن العايب. (2010-2011). التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ،دكتوراه. 16-17. سطيف، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

15-عقيلة خلوف. (01 جانفي, 2017). الحكم الراشد ودوره في تفعيل المشاركة المجتمعية في إدارة الميزانية العامة للدولة. مجلة الإقتصاد الجديد ، 01 (16)، صفحة 201.

16-عنتره بن مرزوق. (01 جوان, 2013). الحكم الرشيد..بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية. مجلة البحوث السياسية والإدارية ، الثاني (الثالث)، صفحة 145.

17-عيسى يونسي، عائشة عماري، و عائشة ميطر. (13 أكتوبر, 2021). التعليم من أجل التنمية المستدامة. مجلة الخلدونية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 13 (1)، صفحة 63.

18-فتيحة طبيب. (20 نوفمبر, 2019). المجتمع المدني والحكم الراشد:مقاربة نظرية. مجلة الرائد في الدراسات السياسية ، صفحة 146.

19-كربوسة عمراني. (2014). الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر. بيروت، لبنان: دار ابن النديم للنشر والتوزيع،.

20-كمال شريط، و سفيان خلوفي. (ديسمبر, 2018). مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال (2)، الصفحات 292-293.

21-لخضر رابحي، و عبد المجيد بن يكن. (جانفي, 2018). الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة العلوم القانونية ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (17)، الصفحات 496-497.

22-ليلى بن حمودة. (15 مارس, 2011). المجتمع المدني والحكم الراشد. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، 48 (01)، صفحة 84.

23–ماجد بربرس، يوسف زادم، و ساعد هماش. (2018). الحكم الراشد وآلياته لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية. 5 (2)، صفحة 58.

24–محمد لخضر دراغله. (2019–2020). دور الحكم الراشد في تحقيق الأمن الإنساني–دكتوراه في الحكامة وبناء دولة المؤسسات. 16. باتنة، الحقوق، الجزائر: جامعة باتنة1–الحاج لخضر.

25–مصطفى يوسف كافي. التنمية المستدامة. شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.

26–نبيلة سالك. (جانفي, 2014). دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (6)، صفحة 211.

27–نزار جزان. (2015). جدلية العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، 37 (3)، صفحة 530.

28–وفاء غازي القيسي. (2018). دور البيئة والتنوع البيولوجي في التنمية المستدامة. مجلة الهندسة والتكنولوجيا ، 36 (3)، صفحة 210.